كلية الحقوق

الدراسات العليا

قسم القانون التجاري

العلاقة القانونية

ما بين الشركة القابضة والشركات التابعة

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الحقوق

إعداد الباحث

أحمد عبد المجيد قنوت

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

- أ.د/ سميحة مصطفى القليوبي **مشرفاً ورئيساً**

أستاذة القانون التجاري والبحري بكلية الحقوق جامعة القاهرة

عضو مجلس الشورى

- أ.د/ رضا محمد عبيد **عضـــــــواً**

أستاذ القانون التجاري والبحري بكلية الحقوق جامعة بني سويف

عميد كلية الحقوق بجامعة بني سويف سابقاً

- أ.د/ أحمد فاروق وشاحي **عضـــــــواً**

أستاذ القانون التجاري المساعد بكلية الحقوق جامعة القاهرة

٢٠١٢م **١٤٣٣هـ**

كلية الحقوق

الدراسات العليا

قسم القانون التجاري

العلاقة القانونية

ما بين الشركة القابضة والشركات التابعة

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الحقوق

إعداد الباحث

أحمد عبد المجيد قنوت

إشراف

أ.د سميحة مصطفى القليوبي

أستاذة القانون التجاري والبحري بكلية الحقوق جامعة القاهرة

عضو مجلس الشورى

وقد قررت لجنة المناقشة والحكم منح درجة الماجستير بالحقوق بعد مناقشة الرسالة بتاريخ ٢٠١٢/١١/١٠م بتقدير ممتاز

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله، وأشكر الله، صاحب الفضل والعطاء والشكر، الذي أعانني على إتمام هذه الرسالة، وأصلي وأسلم على سيدنا محمد – صلى الله عليه وسلم – وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد،،،،

فلا أستطيع إلا أن أرد الفضل لأصاحب الفضل؛ الذين كانت لهم الآيادي البيضاء الكريمة على هذه الرسالة حتى إتمامها. فإلى من سمى بهم العلم ورقى، إلى المعطائين من فيض علومهم والكرماء من بحر صفاتهم، إلى الفكر والعلم، إلى أعمدة الفقه العربي، إلى أستاذة الأساتذة، إلى التواضع والحنان والكرم، إلى أستاذتنا الكبيرة، إلى أمي الغالية، العالمة الجليلة، الأستاذة الدكتورة سميحة مصطفى القليوبي، فلها مني كل الشكر وخالص الإمتنان على تفضلها بقبولها الإشراف على هذه الرسالة، والتي وهبتني صادق جهدها وغالي وقتها منذ أن خطى قلمى عنوان الرسالة حتى إخراج هذا العمل الفكري إلى حيز الوجود، فجزاها الله عني وعن طلاب علمها خير الجزاء، وأسأل الله أن يحفظها، ويبارك في صحتها، ويديمها لنا أُماً فاضلة، وللفقه العربي مرجعًا ومنهلًا علميًا عظيمًا.

كما يشرفني، أن أتقدم بخالص الشكر وعظيم التقدير إلى منارة العلم، ومربي الأجيال، إلى من نهلت من بحر وفيض علومه من خلال كتبه وحضور مناقشاته العلمية لطلاب علمه، إلى العالم الفاضل، أستاذنا الدكتور رضا محمد عبيد، الذي شُرّفت بقبوله مناقشة رسالتي هذه، رغم كثرة مشاغله، فجزاه الله عني وعن طلاب علمه خير الجزاء، وأسأل الله أن يعطيه كمال الصحة والعافية، ودوام القوة والعطاء.

كما أن الشكر موصول، إلى أخينا الكبير، إلى نجم كلية الحقوق، وشمسها الساطعة، إلى حبيب الطّلبة، أستاذنا الدكتور أحمد وشاحي، الذي شُرّفت بقبوله مناقشة رسالتي هذه، فجزاه الله عني وعن طلاب علمه خير الجزاء.

كما أشكر جميع أساتذتنا في كلية الحقوق بجامعة القاهرة، وكادرها الإداري، وكذلك أولًا وليس آخرًا مصر وشعبها العظيم، منارة وأم العرب، على طيب المعاملة وحسن الضيافة.

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى وطننا العربي، وشعبنا العربي الأبي، وبالأخص إلى الجمهورية العربية المتحدة، مصر وسوريا، وشعبيهما المناضلين العظيمين.

كما أهدي وأشكر والديَّ العظيمين، والتي تعجز أحبار الدنيا عن كتابة شكرهما وفضلهما علي، ولو كان البحر لي حبرًا، ولو أتيت به مددًا.

فإلى من أفخر بمسيرتهم وحياتهم الظافرة، إلى من تمثلت الرجولة بهم، إلى الحق وما تمثل بهم من شجاعة وإقدام وعطاء ونضال، إلى القدوة والحكمة والصبر والإباء، إلى من أعطوا بلا حدود وساعدوا بلا مقابل، والدي العظيم الشيخ المربي عبد المجيد محمد وحيد قنوت.

إلى من سهروا ليشهدوا مولد فجري، إلى من علموني بأن المنال لا يستعصي عليك، إلى القوة والحنان، إلى التضحية والإخلاص، إلى المدرسة والوطن، إلى الحب والأمل، والدتي العظيمة.

إلى روحي وأملي وعزوتي، إلى من يشاركوني لحظات عمري، إلى من مشينا الطريق معًا، وشربنا من منبعٍ واحد وكأسٍ واحد، إخوتي وأخواتي الكرام.

إلى المحبة والحنان، إلى الأمان والإطمئنان، إلى الدفء والصبر، إلى الماضي والحاضر والمستقبل، جدتي الغالية

إلى أبي الثاني، إلى من يقرنوا أقوالهم بأفعالهم، إلى الفكر والعلم، إلى الكرم والعطاء، إلى أستاذي في مهنة المحاماة، العم الغالي الأستاذ المحامي محمد فاروق قنوت.

إلى الساكنين في أعماق ذاتي وأغوار ذاكرتي ووجداني، إلى عزوتي وأحبابي، أعمامي الأفاضل التاريخيين، وأصهرتي الكرام المحبيين، وأخوالي الطيبيين، وأولاد عمي وأصدقائي وزملائي الكرام.

تمهيد وتقسيم:

تعتبرُ ظاهرة تركز المشروعات التجارية من الظواهر الاقتصادية الحديثة، حيث إن الاقتصاد المعاصر يتميز بتركز المشروعات بهدف تحول الوحدات الاقتصادية الصغيرة إلى وحدات كبيرة؛ أي حلول الرأسمالية الاحتكارية محل الرأسمالية المنافسة، حتى صار المشروع الكبير في هذا العصر هو: المحرك الفعال لتحقيق التقدم الاقتصادي[١].

ويقصد قانونًا بتركز المشروعات: "تجمع واتحاد مشروعين أو أكثر للقيام بأعمال اقتصادية مشتركة؛ تحت إدارة واحدة مع احتفاظ كل منها بذاتيتها القانونية، وشخصيتها المعنوية الخاصة بها"[٢].

وتتعدد الوسائل القانونية لتركيز المشروعات، ولعل أهمها في الوقت الحاضر: مجموعة الشركات، وذلك بأن تخضعَ مجموعةُ شركات تمارس نشاطًا اقتصاديًا: واحدًا، أو مكملًا، أو متشابهًا[٣]، أو حتى متباينًا أيضًا لإدارة اقتصادية واحدة.

وتعد الشركة القابضة أحد أهم وسائل تركز المشروعات، والتي تمارس السيطرة على مجموعة من الشركات المستقلة عنها بشخصيتها القانونية والتي تسمى بالشركات التابعة؛ من أجل تنفيذ الاستراتيجية الاقتصادية التي تضعها لهم الشركة القابضة، وتحتفظ الشركة القابضة في يدها بكافة القرارات الأساسية وبمهمة التخطيط والرقابة؛ إذ إنها صاحبة الاستثمار التي تعمل غالبًا من خلال شركاتها التابعة لها[٤].

---

[١] د. رفعت محجوب ، الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٧م ، ص٢٠٣.

[٢] د.عبد الحكم محمد عثمان ، الشركات والتجمعات الاقتصادية المجردة من الشخصية المعنوية (دراسة مقارنة) ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، بدون تاريخ نشر ، ص٥.

[٣] د.محمود سمير الشرقاوي ، المشروع متعدد القوميات والشركة القابضة كوسيلة لقيامه، مجلة الاقتصاد والقانون جامعة القاهرة ، العددان الثالث والرابع السنة ٤٥ ، سبتمبر – ديسمبر ١٩٧٥ ، القاهرة ، ص٣٣.

[٤] د. سامي محمد محمد فرج السقا ، الشركات عابرة القوميات واقتصاديات السوق بالتطبيق على الدول النامية ومنها مصر، مجلة مصر المعاصرة العدد ٤٩٠ السنة ١٠٠ ، أبريل ٢٠٠٨ ، القاهرة ، ص٣٦١.

	الموضوع	الصفحة
	تمهيد وتقسيم	٦
	الفصل الأول **ماهية الشركة القابضة**	١٤
المبحث الأول	التعريف بالشركة القابضة وخصائصها وأشكالها	١٦
المطلب الأول	التعريف بالشركة القابضة	١٨
	أولاً: التعريف بالشركة القابضة في الفقه	١٨
	ثانياً: التعريف بالشركة القابضة في القانون	٢٢
المطلب الثاني	خصائص الشركة القابضة وأهميتها	٤١
	أولاً: خصائص الشركة القابضة	٤١
	ثانياً: أهمية الشركة القابضة	٤٥
المطلب الثالث	الأشكال القانونية للشركة القابضة	٤٨
	أولاً: الشركة القابضة وشركة التضامن	٤٨
	ثانياً: الشركة القابضة وشركة التوصية (شركة التوصية البسيطة)	٥٠
	ثالثاً: الشركة القابضة وشركة المحاصة	٥١
	رابعاً: الشركة القابضة وشركة المحدودة المسئولية	٥١
	خامساً: الشركة القابضة والشركة المساهمة	٥٢
	سادساً: ما مدى اعتبار الشركة القابضة شركة مدنية؟	٥٤
المبحث الثاني	صور قيام الشركة القابضة ومفهوم سيطرتها وأساليب تأسيسها	٥٩
المطلب الأول	الصور المختلفة لقيام الشركة القابضة	٥٩
	أولاً: ملكية أكثر من نصف أسهم أو حصص رأس المال	٥٩
	ثانياً: ملكية أقل من نصف حصص أو أسهم رأس المال	٦٤
	ثالثاً: السيطرة على تعيين أو عزل كل أو أغلبية أعضاء مجلس إدارة الشركة التابعة	٦٦
	رابعاً: سيطرة الشركة القابضة عن طريق شركة وسيطة	٧٠
المطلب الثاني	أنواع السيطرة وطبيعتها القانونية	٧٢
	أولاً: أنواع السيطرة	٧٤
	ثانياً: الطبيعة القانونية لسيطرة الشركة القابضة على شركاتها التابعة	٧٧

المطلب الثالث	أساليب تأسيس الشركة القابضة	٨٢
	أولاً: تحويل الهيئة العامة إلى شركة قابضة	٨٢
	ثانياً: التأسيس بإعادة التنظيم	٨٤
	ثالثا: تأسيس شركة قابضة جديدة ابتداءً	٨٥
المبحث الثالث	مالية الشركة القابضة وتمييزها عن غيرها من الأشكال القانونية	٩٢
المطلب الأول	مالية الشركة القابضة	٩٢
	أولاً: ميزانية الشركة القابضة	٩٣
	ثانياً: الاحتياطات	٩٨
	ثالثاً: الأرباح وقواعد توزيعها	١٠٢
المطلب الثاني	تمييز الشركة القابضة عن غيرها من الأشكال القانونية	١٠٥
	أولا: الشركة القابضة وشركات الاستثمار	١٠٥
	ثانياً: الشركة القابضة والمشروع المتعدد القوميات	١٠٧
	ثالثا: الشركة القابضة والترست	١٠٩
	رابعاً: الشركة القابضة والكارتل	١١١
	خامساً: الشركة القابضة وبنوك الأعمال	١١٢
	سادساً: الشركة القابضة والشركة الشقيقة	١١٣
	الفصل الثاني **الآثار القانونية لعلاقة الشركة القابضة بالشركات التابعة**	١١٥
المبحث الأول	الشركة التابعة وخصائصها وتمييزها عن غيرها من الأشكال القانونية	١١٦
المطلب الأول	التعريف بالشركة التابعة	١١٦
	أولاً: التعريف بالشركة التابعة في الفقه	١١٦
	ثانياً: التعريف بالشركة التابعة في القانون	١١٨
المطلب الثاني	خصائص الشركة التابعة	١٢٠
	أولاً:تمتع الشركة التابعة بشخصية قانونية مستقلة عن الشركة القابضة	١٢٠
	ثانياً: خضوع الشركة التابعة لسيطرة الشركة القابضة	١٢٣
المطلب الثالث	تمييز الشركة التابعة عن غيرها من الأشكال القانونية	١٢٥

المبحث الثاني	مصادر تبعية الشركة التابعة وأساليب تكوينها وأشكالها القانونية	١٢٨
المطلب الأول	مصادر تبعية الشركة التابعة	١٢٨
	أولاً: ملكية الغالبية المطلقة لرأسمال الشركة التابعة	١٢٩
	ثانياً: ملكية أقل من نصف حصص أو أسهم رأسمال الشركة التابعة بالإضافة إلى عوامل أخرى	١٢٩
	ثالثاً: ملكية الغالبية المطلقة لأصوات الجمعية العامة في الشركة التابعة	١٣٠
	رابعاً: النص بالنظام الأساسي للشركة التابعة بالتبعية لشركة قابضة	١٣٠
	خامساً: اتفاق بين الشركتين بتبعية الشركة التابعة للشركة القابضة	١٣١
	سادساً: نص بالقانون يعطي الشركة القابضة حق التحكم في إدارة الشركة التابعة بصرف النظر عن نسبة ملكيتها في الشركة التابعة	١٣١
المطلب الثاني	أساليب تكوين الشركة التابعة	١٣٢
	أولاً: المشاركة بالاكتتاب عند التأسيس	١٣٢
	ثانياً: المشاركة بالاكتتاب عند زيادة رأس المال	١٣٥
	ثالثاً: شراء أسهم في رأسمال شركة قائمة	١٣٩
المطلب الثالث	الأشكال القانونية للشركة التابعة	١٤٢
المبحث الثالث	آثار تبعية الشركة التابعة للشركة القابضة	١٤٥
المطلب الأول	تدخل الشركة القابضة في إدارة الشركة التابعة	١٤٥
	أولاً: هدف التدخل	١٤٥
	ثانياً: التدخل في القانون المصري	١٤٧
	ثالثاً: التدخل في القانون السوري	١٥٢
المطلب الثاني	عدم جواز عضوية الشركة التابعة في الشركة القابضة	١٥٥
المطلب الثالث	التزامات الشركة القابضة	١٥٧
	أولاً: الكشف عن أسماء الشركات التابعة في ميزانية الشركة القابضة	١٥٧
	ثانياً: تقديم الشركة القابضة العون المالي أو بعض الخدمات الإدارية والفنية، إذا كان هناك اتفاق	١٥٧
	ثالثاً: الإلتزام بوفاء ديون الشركة التابعة في حال إقامة مسئولية الشركة القابضة عنها	١٥٨
	رابعاً:حماية أقلية المساهمين والعاملين في الشركة التابعة	١٥٩

المبحث الرابع	الأساس القانوني لمسئولية الشركة القابضة عن ديون الشركة التابعة وأثر إنسحابها وانقضاءها على الشركة التابعة	١٦٦
المطلب الأول	الأساس القانوني لمسئولية الشركة القابضة عن ديون الشركة التابعة	١٦٦
	أولاً: الأساس القانوني في الاستقلال قانونياً وعدم الاستقلال اقتصادياً	١٦٧
	ثانياً: بعض الأسس القانونية أو الحالات التي تقام عليها مسئولية الشركة القابضة عن ديون الشركة التابعة	١٧٤
المطلب الثاني	أثر انقضاء الشركة القابضة على الشركة التابعة والإنسحاب منها	١٩٠
	أولاً: أثر انقضاء الشركة القابضة على الشركة التابعة	١٩٠
	ثانياً:أثر انسحاب الشركة القابضة من الشركة التابعة	١٩٢
	الخـــاتـمـــــــــــة	١٩٤
	التـوصيـــات	٢٠١
الملحقات	كود شركة المساهمة المغفلة والشركة القابضة (الباب السادس والسابع) من المرسوم السوري رقم ٢٩ لعام ٢٠١١م	٢٠٢
	المستخلص	٢٣٧
	قائمة المراجع	٢٣٨
	الفهـــــرس	٢٤٤